annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الفضاء المدني في البلدان العربية

مدخل نظري واشكاليات راهنة

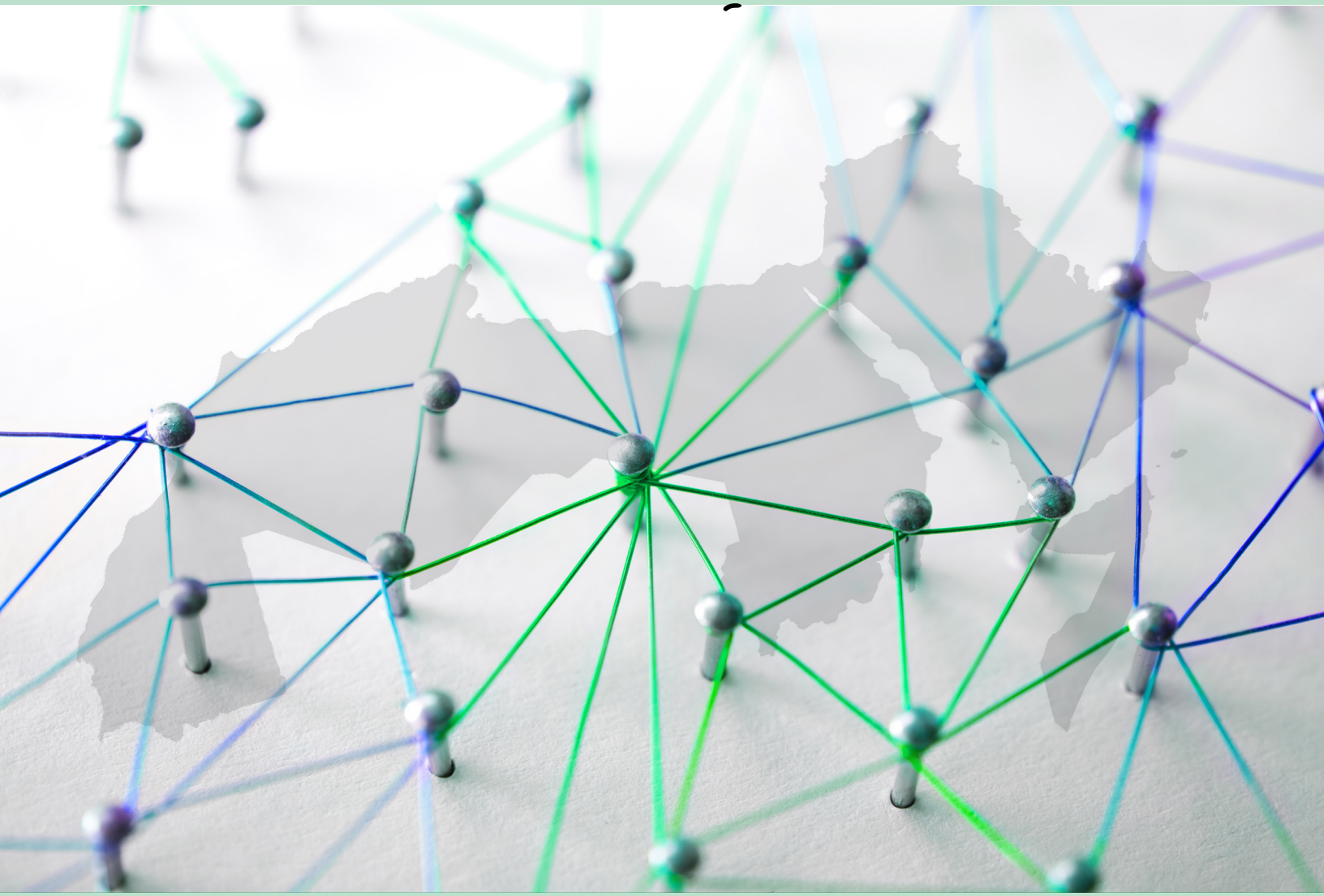

الفضاء المدني في البلدان العربية

مدخل نظري واشكاليات راهنة

أديب نعمه

مستشار في التنمية ومكافحة الفقر- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND

تمهيد

يتضمن هذا النص محورين:

1. رسم ملامح الإطار المفاهيمي الذي تتبناه شبكة المنظمات العربية غير الحكومة في النظر الى المجتمع المدني ودوره، مع عرض لحزمة المفاهيم المرتبطة به؛

2. تناول بعض الإشكاليات التي تخص المجتمع المدني في الوقت الراهن، لاسيما في البلدان العربية، في ضوء تحولات العقد الأخير (بعد 2010).

وهذا النص هو ورقة نقاش مقدمة من الشبكة وجرى تطويرها في برنامج العمل الخاص بالفضاء المدني، وبموازاة اعداد التقرير الإقليمي عن الفضاء المدني، الذي يعتبر وثيقة هامة واساسية في مناقشة مضمون ورقة النقاش هذه.

والهدف من هذه الورقة هو فتح النقاش النقدي في ما يخص واقع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والشعبية في ضوء التحولات الإقليمية والعالمية لاسيما بعد الربيع العربي، والتطورات العالمية بما فيها انتشار وباء كورونا وما أثارته من إشكاليات واسئلة ذات علاقة بالنسق الحضاري برمته.

مدخل عن المفاهيم والمصطلحات المستخدمة

نقارب المفاهيم المتصلة بالمجتمع المدني من منظور علمي طبعا، ولكن أيضا من منظور عملي، بحيث يكون لهذه المساهمة وظيفة مفيدة في تقريب وجهات النظر اثناء الممارسة والتشبيك والعمل بين شبكات ومنظمات المجتمع المدني. كما ان مضمونها مستند الى المساهمات العلمية والأكاديمية، ومستند في الوقت عينه الى الخبرات المتراكمة لدى الشبكة واعضائها، والى مساهمات كتاب وباحثين وصحفيين وناشطين كثر في بلداننا ومجتمعاتنا لا تقل أهمية. أي هي معرفة حية وموجهة في خدمة العمل التغييري، وهي متحركة ومتطورة حتما، ولا تحل محل المعارف والتجارب الأخرى، ولا تهدف الى ذلك أصلا.
في هذا السياق، نتناول تباعا المفاهيم – المصطلحات التالية:

- مفهوم الشراكة في التنمية،
- ثلاثية الفضاء المدني – المجتمع المدني – منظمات المجتمع المدني،
- فئات منظمات المجتمع المدني،
- ثلاثية المدني – الأهلي – غير الحكومي،
- ثلاثية الحركات الشعبية – الحركات الاجتماعية – منظمات المجتمع المدني.

نشير الى ان المعالجة في هذا النص، لا تخرج بالكامل عن المقاربات السائدة ضمن دائرة عمل شبكات المجتمع المدني ومنظومة الفكر التنموي – الحقوقي، الا ان مستوى النقد فيها سيكون مرتفعا، وذلك استمرارا لنهج الشبكة العربية والمنظمات التنموية – الحقوقية المستقلة، كما ان تطورات ما بعد الربيع العربي عام 2011، والتطورات الراهنة في المنطقة وفي العالم، بما في ذلك جائحة كورونا وما كشفته من تشوه بنيوي في النسق الحضاري وانماط الحياة والاقتصاد، تتطلب ذلك، لا بل يمكن ان تتطلب إعادة نظر جذرية في مجمل باراديجم التنمية من أساسه.

مفهوم الشراكة في التنمية

العصر الذهبي للتوسع في انتشار المنظمات غير الحكومية ودور المجتمع المدني في التنمية، يرتبط بتحولات ما بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، وبروز مفهوم التنمية البشرية في مطلع التسعينات، الذي ترافق أيضا مع سلسلة القمم العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في حينه (ولا تزال). ولا يجب تفسير ذلك ان ما يعبر عنه مفهوم المجتمع المدني ومنظماته لم يكن موجودا، ذلك ان اشكال الاجتماع الطوعي والتفاعل بين المواطنين (الناس، الرعايا في الأنظمة السابقة) وجمعياتهم الخيرية او الدينية او النقابات والطوائف الحرفية وغير ذلك، كانت قائمة على الدوام منذ خرجت المجتمعات البشرية من اشكال التنظيم البسيطة الى اشكالها الحديثة او ما قبل الحديثة مباشرة.

الا ان الخطاب السائد في دائرة عملنا، أي دائرة الخطاب التنموية (والسياسي) المعاصر، منح لهذه المفاهيم والمنظمات اشكالا خاصة، وجعل منها عنصرا مكونا من هذا الخطاب التنموي. لذلك يصح ادراج مفاهيم ومصطلحات المجتمع المدني ضمن الإطار المفهومي للتنمية (البشرية المستدامة حسب مفردات الأمم المتحدة)، وضمن مفهوم الشراكة المثلثة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني (الذي هو القطاع الثالث)، واعتبار هذا الأخير شريكا أساسيا في التنمية الى اخرجها هذه المفهوم من ثنائية الدولة – قطاع الاعمال الى مفهوم الشراكة المثلثة هذا.

الشكل 1: الشراكة المثلثة في التنمية

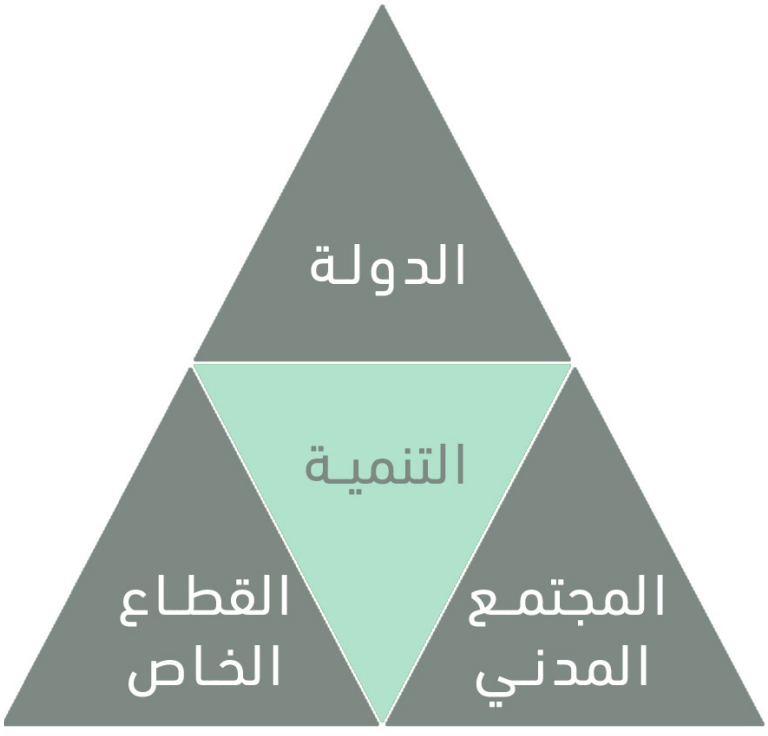

ثمة تحول معرفي هنا يقوم على تجاوز مقولة الانقسام الذي ساد نظريات النمو والتنمية التقليدية التي كانت تتمحور حول ثنائية التنافر والاختيار إما بين الاعتقاد بشكل حصري بدور الدولة كقائد للتنمية، أو الاعتقاد بدور السوق. وقد قدمت النظرية التنموية المعاصرة مخرجاً لهذه الثنائية المغلوطة قوامه أن الدولة والسوق هما من أدوات إدارة التنمية والمجتمع ويجب أن تكونا معاً في خدمة جميع الناس الذين هم محور التنمية في نهاية المطاف. على هذا الأساس، جرى إبراز دور الشريك الثالث وهو المجتمع المدني، الى جانب الأدوار المعترف بها سابقاً لكل من الدولة أو القطاع العام، وللسوق أو قطاع الأعمال والنشاط الاقتصادي الربحي، ويطلق أحيانا على المجتمع المدني تسمية القطاع الثالث.

لم يكن الانتقال من التقابل الثنائي المتنافر إلى الشراكة المثلثة التي تقوم على التكامل في الأدوار، مجرد زيادة عددية في الشركاء، بل هو تحول نوعي في مقاربة التنمية، ونقل القيمة الأساسية الناظمة للعلاقة بين الأطراف من قيمة التنافس والتنازع على المكاسب، الى قيمة أخرى تقوم على التعاون والتكامل والبحث الدائم عن تسويات متحركة بين الأطراف تساهم في دفع العملية التنموية إلى الأمام وتحقق مصالح جميع الأطراف وإن بنسب متفاوتة ولكن متحركة بحكم منطق الحياة نفسها، وبحكم منطق الحوار والتوازنات.

شراكة وشراكات

تتضمن المقاربة التنموية ضرورة التمييز بين استخدام مصطلح الشراكة (بالمفرد) ومصطلح الشراكات (بصيغة الجمع). ففي حين أن الأول يقع في حيز مفهوم التنمية نفسه، والمقصود به الشراكة المثلثة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على النحو الذي ورد في الفقرة السابقة، فإن مفهوم الشراكات بصيغة الجمع يتعلق بالحيز العملي والإجرائي، وغالباً ما يرتبط بما أُطلق عليه مسمى "المجموعات الرئيسية" (major groups) أو الشركاء المتعددين (multi-stakeholders)، وهي صيغ كثيراً ما تستخدم أثناء تنظيم الاجتماعات والمنتديات وعمليات التشاور، ويُقصد بها تمثيل مختلف الأطراف المعنية من حكومات، وشركات قطاع خاص، وأكاديميين، وخبراء، ومنظمات مجتمع مدني، وشبكات، وبرلمانيين، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية، ومانحين وإعلام.

إن توسيع المشاركة ودعوة أكبر عدد ممكن من الفئات هو أمر مفيد، وهو المقصود بمفهوم الشراكة اصلا. لكن من الضروري أيضا التمييز بين المستوى الإجرائي وبين المستوى التأسيسي لمفهوم التنمية نفسه بحيث لا يؤدي ذلك إلى اغفال المشاركة النوعية لكل من القطاع الخاص (المحكوم بالربح) والمجتمع المدني (غير الربحي) ومؤسسات الحكم (التي تدير العملية التنموية من خلال شرعيتها ومسؤوليتها بحكم القانون، والتي عليها ان تلحظ التوازن بين مصالح مختلف الفئات، وتضمن الاستدامة). لذلك لا يمكن لمفهوم الشراكات المتعددة أن يَحُل محل مفهوم الشراكة التنموية المثلثة الأطراف التي لا بد أن تحترم التنوع في المبادئ الموجهة لعمل كل طرف، واستقلالية كل شريك عن الشريكين الآخرين، والالتزام بحدود الأدوار التي يُفترض بكل شريك أن يؤديها. بهذا المعنى، فإن

المجتمع المدني عندما يتحول إلى شريك في التنمية، عليه يلعب دورا حاسما في الحؤول دون انحراف الدولة عن مسؤوليتها، ودون وقوع السوق أيضا في الانحراف، وكلا الانحرافين يعيقان التنمية بما هي عملية تحويل شامل وبعيد المدى للمجتمع باتجاه العدالة وحقوق الإنسان والاستدامة.
تحت هذه المظلة، مظلة الشراكة التي هي شرط للتنمية، نعرض بشكل تحليلي المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة.

هذا التقرير عن الفضاء المدني. فبماذا يختلف الفضاء المدنيCivic Space عن المجتمع المدني Civil Society عن منظمات المجتمع المدني CSOs: Civil Society Organizations؟

تعريف الفضاء المدني

الأدبيات عن تعريف المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني أكثر انتشار من الادبيات عن الفضاء المدني. وفق تسلسل لا يخلو من التبسيط:

- فإن منظمات المجتمع المدني هي اشكال التنظيم والتجمع،
- ضمن مساحة (دائرة) المجتمع المدني المتميزة عن الدولة والسوق والاسرة،
- التي تتحرك وتفعل كلها ضمن الفضاء المدني الذي يشكل البيئة التي يتطور فيها المجتمع المدني وتتحدد فيها شروط فعالية منظمات المجتمع المدني، ودور المجتمع نفسه في الشراكة التنموية وقدرته على التأثير.

ثلاثية الفضاء - المجتمع - المنظمات

الشكل 2: الشراكة المثلثة في التنمية

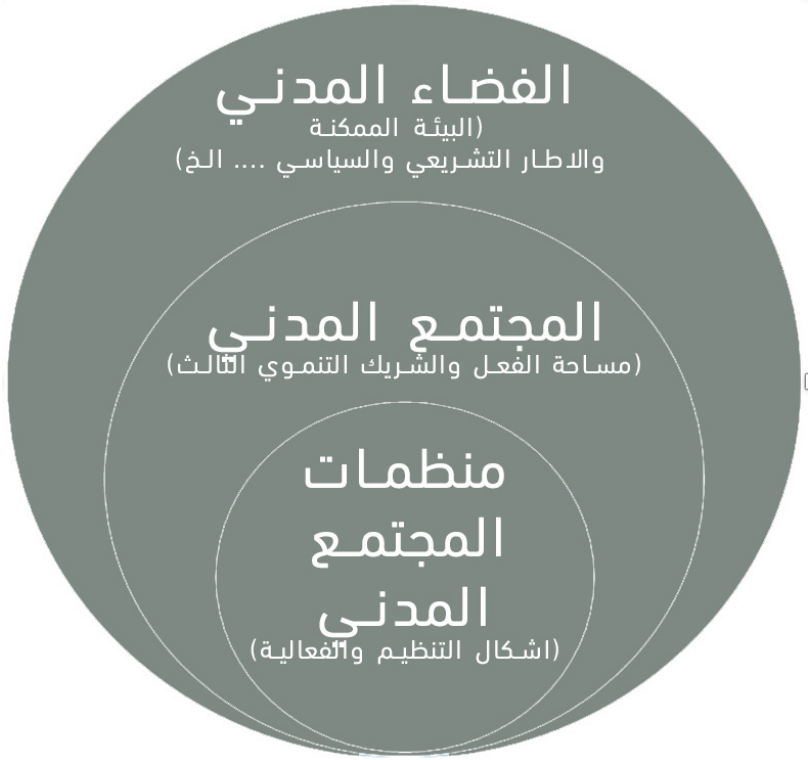

في هذا السياق يمكن تعريف الفضاء المدني على النحو التالي: "هو البيئة السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطنين من التلاقي معا، ومشاركة مصالحهم وهمومهم المشتركة، والقيام بفعل فردي او جماعي من اجل التأثير في صنع السياسات".

من جهتها، تعرف منظمة سيفيكوس CIVICUS الفضاء المدني بأنه "مجموعة الشروط التي تسمح للمجتمع المدني والافراد ان يتنظموا ويشاركوا ويتواصلوا بحرية دون تمييز، في سعيهم الى التأثير في الهياكل السياسية والاقتصادية المحيطة بهم. ان الحقوق الأساسية للفضاء المدني – الحق في حرية تأسيس الجمعيات، وحرية التجمع السلمي، والحرية في التعبير – مضمونة بموجب القانون في معظم الدول ودساتيرها، وبموجب الأدوات الدولية والإقليمية لحقوق الانسان الملزمة للدول بحكم تصديقها على هذه الاتفاقيات على ما ينص القانون الدولي" .

يتضمن هذا التعريفان العناصر الرئيسية المحددة للفضاء المدني، الا انهما يحتويان على بعدين متمايزين: الأول محايد، والثاني منحاز – أي انه يحمل وجهة وخيارا محددا. والعنصر المحايد في التعريفين يكمن في وصف الفضاء المدني بأنه مجموع الشروط (تعريف سيفيكوس) او انه البيئة السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية... في حين ان الانحياز يظهر عن تحديد وجهة او خيار محددين مثل تحديد هدف هو التأثير في السياسات، او السماح – تسهيل التلاقي والعمل، او ضمان الحقوق الرئيسية...الخ. وهذه سمات للفضاء المدني الممكن للمجتمع المدني، فهل تنزع صفة الفضاء المدني في حال كان معيقا؟ وماذا نسميه في هذه الحال؟ الفضاء اللامدني!

هذا التعريف منسجم مع المنظور التنموي – الحقوقي الحديث، الذي يعتبر ان صفة المدني (مجتمع مدني، فضاء مدني) تحمل بالضرورة الانتساب الى هذه المنظومة التنموية – الحقوقية والى التشكيلات ذات الشكل الحديث التي تتجاوز العمل الخيري وما يصطلح على اعتباره مجتمعا اهليا (وسوف نعود الى هذه النقطة لاحقا)، وهو ما لا يثير أي إشكالية عملية من منظور المنظمات والشبكات المنتسبة الى التيار الرئيسي العالمي، لاسيما دول الشمال، الا انها قد تثير بعض الصعوبات في البلدان النامية حيث لم يحصل التحول الحداثي في التنظيم المجتمعي وفق النماذج الأوروبية.

لذلك ثمة خيار أخر يتمثل في الاكتفاء بتعريف الفضاء المدني بالمعنى المحايد والشامل، بأنه "البيئة (او مجموع الشروط) السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطنين من التلاقي معا، ومشاركة مصالحهم وهمومهم المشتركة، والقيام بفعل فردي او جماعي من اجل التأثير في حياتهم ومجتمعهم، ضمن المساحة المدنية التي تقع خارج العام (الدولة) والخاص (الاسرة) والسوق".

هذا التدقيق يعني ان الفضاء المدني يشمل أيضا البيئة التي تفعل فيها الجمعيات الاهلية والخيرية وغيرها، ممن يقتصر عملها على تقديم الخدمات (مثلا) ولا تعمل في

مجال التأثير في السياسات، ولا يجب استثناء هذه الفئة من التعريف في البلدان النامية بشكل خاص. ان تعريف المدني هنا هو محايد (خارج العام والخاص والسوق) ولا يتبنى وجهة محددة لا أساليب التشكل ولا أساليب العمل او الأهداف، والفضاء المدني هو باختصار البيئة التي يتحرك ويتأثر فيها ويؤثر بها المجتمع المدني بكل مكوناته.

العناصر الرئيسية المكونة للفضاء المدني

ان تعريف الفضاء المدني بما هو البيئة المحيطة لتحرك وفعالية المجتمع المدني يتطلب تحديد العناصر الرئيسية التي يتكون منها هذا الفضاء. وهي مجموع السياسات والتشريعات والمؤسسات والممارسات التي تقوم بها السلطات العامة والقطاع الخاص على المستويين الوطني والعالمي (بما في ذلك المانحون) التي تؤثر في تسهيل او إعاقة فعالية المجتمع المدني وتشكل المنظمات المدنية وعملها، او التي ترسم حدود المشاركة المواطنية في هذا المجال والتمتع بالحقوق الرئيسية ذات العلاقة مثل الحق في تأسيس الجمعيات والنقابات، والحق في التجمع والتظاهر والتحرك السلمي دفاعا عن الحقوق، او الحق في حرية التعبير والوصول الى المعلومات...الخ.

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الفضاء المدني يشمل أربعة دوائر: المشاركة (منظمات المجتمع المدني والمشاركة المواطنية)، والحريات المدنية، وحرية الاعلام والحقوق المتصلة بالفضاء الرقمي، والبيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدني (موارد، قدرات، إجراءات)، (انظر الشكل البياني).

الشكل 3: مكونات الفضاء المدني

كل هذه الابعاد مترابطة وتتوازى من حيث أهميتها، بحيث ان اجتزاء أي بعد سوف ينعكس سلبا على الابعاد الأخرى بما يؤدي الى انكماش عام في الفضاء المدني والتأثير سلبا على فعالية المجتمع المدني وقدرة المنظمات والافراد على ممارسة حقوقهم. كما ان العلاقة بين العناصر المكونة
المصدر: htm.civicspace/gov/org.oecd.www//:https

وترابطها وتفاعلها، هي التي تحدد التقييم العام لمدى اعتبار الفضاء المدني واسعا ومسهلا لممارسة هذه الحقوق ومساعدا على قيام المجتمع المدني ومنظماته بالدور التنموي المرغوب به وممارسة الشراكة كاملة مع الدولة والقطاع الخاص، او اعتباره مقيدا لذلك. ويعبر مصطلح تقليص الفضاء المدني shrinking civic space عن الوضعية التي تتميز بالتضييق على منظمات المجتمع المدني وعلى المواطنين، وعلى المجتمع المدني، بما يحول دون ممارسة دوره، سواء اتي هذا التقييد من خلال القوانين او تقييد الحصول على الموارد او اثناء الممارسة وفي السياسات.

ولا يمكن للفضاء المدني ان يختفي بالكامل، الا انه في النظم الشمولية والاستبدادية وتحت الديكتاتوريات العسكرية او في ظروف الحرب وسيطرة تنظيمات مسلحة متطرفة او العصابات الاجرامية، فإن الفضاء المدني (بما هو حيزّ ووبيئة محيطة ومجموعة شروط) يمكن ان يتقلص الى حدود ضئيلة جدا. وفي البلدان العربية مرت فترات طويلة نسبيا كان الوضع فيها على هذا النحو في أكثر من بلد عربي مع تشكل الدول الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يزال هذا الوضع قائما في بعض البلدان.

تعريف المجتمع المدني

الأدبيات في تعريف المجتمع المدني كثيرة ومتنوعة بتنوع مستويات البحث والخلفيات الفكرية والعملية، بما في ذلك ضمن دائرة الشبكات والمنظمات والحركات الناشطة ميدانيا. وتجد الشبكة العربية – وغيرها - في هذا المجال ان توحيد التعريفات مهمة غير واقعية وغير علمية، لذلك انطلاقا من وظيفتها ودورها كفاعل في التأثير على مسار التطور المجتمعي والتنمية، تفضل الاكتفاء بتعريف وظيفي للمجتمع المدني، يكون موضوعيا ومرنا ومحايدا وعميقا بالقدر الذي يتيح لها تفعيل دورها وتأطير عملها وبناء تحالفاتها بشكل فعال في خدمة تحقيق التنمية العادلة واحترام حقوق الانسان. ولا يغني هذا التعريف الوظيفي عن التعرف الى الدراسات الأكثر عمقا التي تتناول المجتمع المدني وتشكله، والتي تنقده من خارج منظومته.
في هذا السياق نقترح التعريف الوظيفي التالي:

"المجتمع المدني هو حيز (مساحة، دائرة) التشكل والفعل الاجتماعيين، القائم خارج السلطة السياسية والدولة ومؤسساتها؛ وخارج قطاع الاعمال بما هو نشاط اقتصادي ساع الى الربح؛ وخارج العائلة بما هي مجال خاص محكوم بقواعده الخاصة. أي هو المساحة المدنية التي تقع خارج العام (الدولة) والخاص (الاسرة) والسوق. كما أن الاشكال المؤسسية واشكال الفعل والتحرك التي يتخذها المجتمع المدني مغايرة للأشكال المؤسسية للدولة والأسرة والسوق".

هـذا التعريـف يلحـظ موقـع المجتمـع المدنـي نسـبة الـى المعيـار السياسـي (الدولـة) والاقتصـادي (السـوق) والاجتماعـي الخـاص (الاسـرة) ولا يغفـل أيا منهـا، وهـو مـا يجعـل مـن المجتمـع المدنـي "القطـاع الرابـع" لا القطـاع الثالـث الـذي لا يلحـظ الاسـرة بمـا هـي مجـال خـاص. كمـا يتجـاوز تعريـف المجتمـع المدنـي بأنـه غيـر حكومـي الامـر الـذي يضيـع الحـدود بيـن القطـاع الخـاص المحكـوم بالربـح وبيـن المجتمـع المدنـي الـذي لا يهـدف الـى الربـح، ولا يعمـل وفـق قوانيـن السـوق.

الشكل 4: الدائرة المدنية من منظورات مختلفة

كيـف نعـرف المجتمـع المدنـي؟

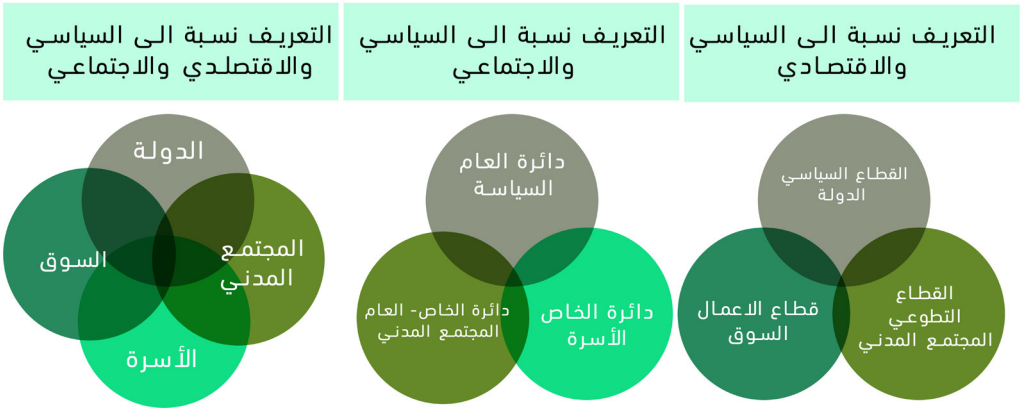

المصدر: التخطيط والعمل من اجل اهداف الالفية، دليل تدريبي: الشبكة العربية، كوثر، UNDP

الا ان الأمـور ليسـت بهـذه البسـاطة، بمعنـى ان الحـدود بيـن الدوائـر المختلفـة ليسـت واضحـة تمامـا، ولا هـي ثابتـة بـل تتغيـر حسـب المـكان والزمـان، وحسـب خصائـص كل بلـد وطبيعـة الفضـاء المدنـي فيـه. وثمـة مسـاحات مشـتركة تظهـر فـي الشـكل البيانـي رقـم ٤ وفـي الشـكل رقـم 0 المسـتوحى مـن تجربـة فـي اليابـان.

تتمثـل الفكـرة الرئيسـية هنـا فـي وجـود مناطـق تمـاس وتفاعـل بيـن حيـز واخـر، وهـذا امـر هـام مـن اجـل التنبـه الـى مسـتوى التنـوع الكبيـر فـي أنمـاط العلاقـات والتفاعـلات بيـن مختلـف الفاعليـن وتلافـي المواقـف والممارسـات القطعيـة التـي تفتقـد الـى المرونـة والتـي مـن شـأنها ان تؤثـر سـلبا علـى التعـاون بيـن الشـبكات والمنظمـات والجمعيـات والمنظمـات الاهليـة والنقابـات والحـركات الاجتماعيـة، وكل مكونـات المجتمـع المدنـي (سـوف نعـود الـى هـذه النقطـة لاحقـا)، بالتالـي اضعـاف القـدرة علـى التأثيـر علـى السياسـات وتحسـين التنميـة واحتـرام الحقـوق.

الشكل 5: تداخل المساحات في المجتمع

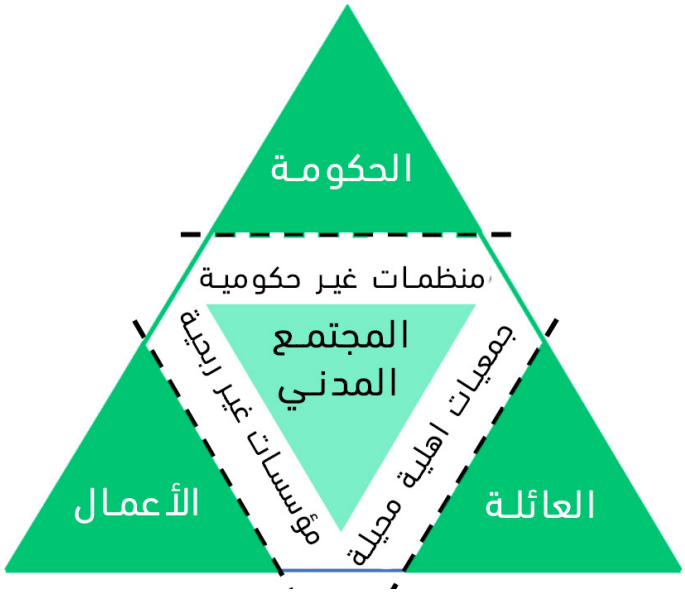

على سبيل المثل، فإن الجمعيات المحلية الطابع بأشكالها التقليدية (الأندية المحلية الثقافية والرياضية، جمعيات الاحياء..) وكذلك الجمعيات المصنفة "أهلية" (جمعيات خيرية، دينية، عائلية...الخ)، هي مساحة التماس والتفاعل بين المجال الخاص (العائلة – الاسرة) والمجتمع المدني؛ في حين ان المؤسسات غير الربحية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتعاونيات تقع في مساحة التماس والتفاعل بين قطاع الاعمال والمجتمع المدني؛ كما يمكن النظر الى المنظمات غير الحكومية NGOs من النمط الحديث والتي تنخرط في شراكات مع الدولة (والمانحين) في مجال تنفيذ مشاريع تنموية وتقديم خدمات، باعتبارها مساحة تماس وتفاعل بين الدولة والمجتمع المدني.

تعريف منظمات المجتمع المدني

يمكن تعريف منظمات المجتمع المدني على النحو التالي:
"منظمات المجتمع المدني هي مجمل اشكال الانتظام في جمعيات ولجان ونقابات وهيئات وحملات وشبكات وحركات، واقعية او افتراضية، مهيكلة تراتبيا او افقيا او غير مهيكلة، التي تفعل في الفضاء المجتمعي دون تكون أهدافها السعي الى السلطة او الربح، والتي التي لا تتماهى مع مؤسسات الدولة ولا شركات الاعمال ولا العائلة – الاسرة".

وتتكون منظمات المجتمع المدني عندما يتشكل المواطنون في أطر او حركات طوعية للدفاع عن قضية او للمطالبة بحق، او للمناصرة والدعوة، او لتقديم الخدمات. وتتخذ اشكالا متنوعة ومستويات مختلفة من التنظيم. ويضم المجتمع المدني:

- تشكيلات ذات بنية مؤسسية منظمة (بعضها تراتبي بشكل واضح):
1. المنظمات الخيرية،
2. النقابات وجمعيات الاعمال والاتحادات المهنية،

3. المنظمات المحلية مثل الجمعيات القاعدية وجماعات المزارعين والاندية الرياضية والثقافية المحلية وصناديق الإقراض.

- وأشكال اكثر مرونة من التنظيم (بعضها افقي):

1. الحركات الاجتماعية، والحملات.
2. الشبكات وجماعات التعاون الافتراضية، وجماعات الضغط والمناصرة.

يضاف اليها ايضا مراكز الابحاث والجامعات والاعلام...الخ.

تشترك كل هذه الاشكال من التنظيم بأنها مغايرة للدولة والسوق والأسرة. وتجدر الإشارة الى انه من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني، فهي لا تقتصر على تلك المسجلة رسميا لاسيما حيث هنا قيود سياسية او تشريعية او قمع مباشر وحظر لعمل الجمعيات او منظمات المجتمع المدني. كما انها تشمل ايضا تلك الاشكال الانتقالية التي تعبر عن نفسها بالانتظام من اجل موضوع محدد ولو كان مؤقتا، او أشخاص يجتمعون وينتظمون حول موضوع ثابت يتعلق الهوية (العائلة، القبيلة، الطائفة).

الشكل 6: الاشكال المتعددة التي تكون منظمات المجتمع المدني

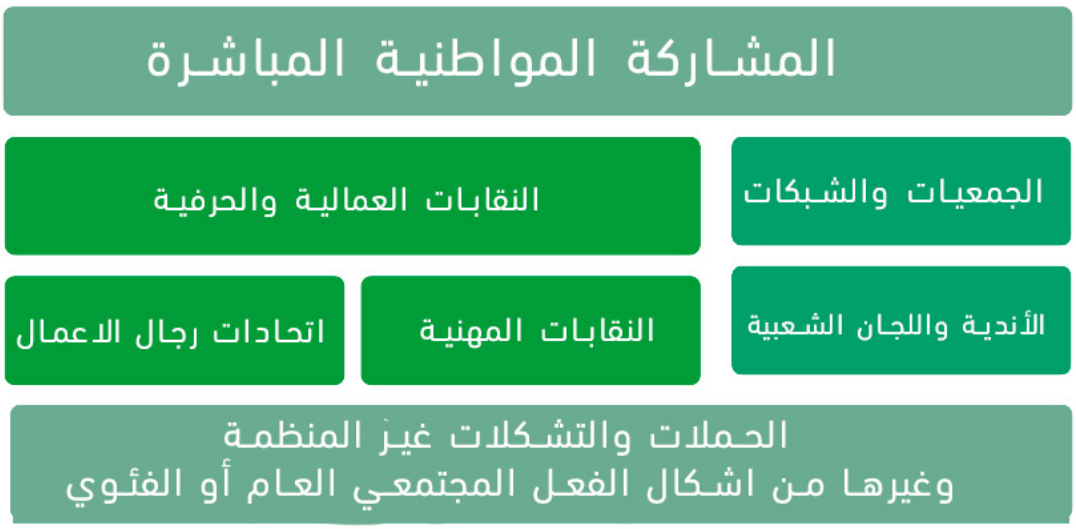

المصدر: من اعمال الشبكة العربية، ورقة الاسكوا الى مؤتمر الدوحة.

بين المدني والاهلي

تميز ادبيات التنمية احيانا بين مفهومي المجتمع المدني والاهلي، حيث يشير الاول (المدني) الى الفضاء والمنظمات التي تقوم على اساس الانتماء الحديث الطوعي؛ في حين يشير الثاني (الاهلي) الى التشكل المجتمعي والجمعيات التي تقوم على اساس الانتماءات الاولية (العائلة، العشيرة، الدين، الطائفة، الأثنية...الخ). لهذا التمييز فائدة معرفية، الا انه لا بد تجنب التبسيط والابتعاد عن التصنيف التراتبي الذي يقلل من شأن أي نوع من العمل والانتظام باعتباره اقل شأنا من النوع الاخر. فهذه المقاربة الفوقية يمكن ان تؤدي الى تباعد بين الفاعلين المتنوعين، كما انه يمكن ان تقع في التعميم والبسيط بحيث تنسب الى فئة معينة من المنظمات صفات "حميدة" (حديثة، مهنية، لديها برامج، فيها حوكمة رشيدة، تطوعية، تملك مهارات إدارة البرامج، عندها موازنات منظمة...الخ)، في حين انه في الممارسة لا يمكن نسبة حزمة صفات معينة (حميدة كانت او غير ذلك) الى فئة بعينها، حيث نرى قدرا كبيرا من التداخل والتشابه في التشوهات او القدرات بين مختلف فئات المنظمات والجمعيات تتجاوز التصنيف المدني – الأهلي. والشبكة العربية – وغيرها – ممن يعتبرون ان هذا التمييز في الدافع الى تشكيل الجمعية لا يجب ان يحول دون اعتبار الجمعية المعنية جزءا من المجتمع المدني والفضاء المدني، ولا يجب ان يستخدم لتبرير التباعد او الاستبعاد المتبادل بين مختلف المكونات.

ان منظمات المجتمع المدني لا تتبنى كلها المفاهيم والمبادئ وقواعد العمل نفسها، كما انها لا تعبر عن مصالح الفئات الاجتماعية كلها دون تمييز (نقابات العمال، نقابات ارباب العمل)، فهي قد تتخصص في فئة او قضية محددة دون غيرها (البيئة، حقوق النساء... الخ)، او قضايا عامة (حقوق الانسان، التنمية...الخ). كما ان بعضها يتبنى مفاهيم حقوق الانسان والتنمية والتغيير، في حين ان بعضها الاخر يمكن ان يتبنى توجهات مغايرة، كما ان الدوافع والمقاربات تختلف بين فئة واخرى (مقاربة حقوقية، مقاربة خيرية...الخ). لذلك يفترض الحفاظ على موقف موضوعي ومحايد في ما يخص التعريف (المجتمع المدني، او منظمات المجتمع المدني)، في حين تصبح القيم والاهداف والمبادئ الموجهة لعمل أي منظمة هي من معايير التحالف وبناء الشبكات.
ان التمييز بين ما يعتبر من منظمات المجتمع المدني وما لا يعتبر كذلك، يفترض ان يتم بناء على المعايير الأساسية لا التفاصيل، أي: ان لا يكون هدفها السلطة، ولا الربح، وان لا تكون جزءا من نطاق الاسرة ووظائفها.
مع ذلك، ثمة وجهات نظر متفاوتة إزاء بعض انوع المنظمات او الجمعيات، يلخصها الجدول ادناه:

الجدول ا: نقاط إشكالية في تحديد اعتبار بعض المنظمات جزءا من المجتمع المدني.

المؤسسة او الهيئة	ملاحظات
التعاونيات	تعتبر أحيانا من منظمات المجتمع المدني. الا انها تهدف الى تحقيق ربح من خلال التعاون وتوزيع الربح على الأعضاء. وفي ما سبق (الشكل 5، وهي جزء من مساحة التماس بين المجتمع المدني والقطاع الخاص)، كما انها احد مكونات الاقتصاد التضامني او الاجتماعي.
الأحزاب السياسية	اذا كانت معارضة يعتبرها البعض من منظمات المجتمع المدني. هي تهدف الى الوصول الى السلطة، حتى لو كانت معارضة. وفي الممارسة، من غير المناسب اعتبارها كذلك أيضا، لاسيما في منطقتنا حيث لا يوجد في تقاليد عمل الأحزاب تمييز حقيقي بين العمل السياسي الحزبي والعمل المدني.
جمعيات رجال الاعمال	هي بمثابة نقابات لرجال الاعمال، مثلها مثل نقابات الحرفيين والمهنيين والعمال...الخ. وهي من منظمات المجتمع المدني النقابية التي تدافع عن مصالح أعضائها. اما الشركات فتهدف الى تحقق الربح ولا تعتبر كذلك. في الممارسة لا تزال هناك مسافة كبيرة نسبيا الى ان نصل في بلداننا الى ممارسة تحترم هامش الاستقلالية النسبية بين شركات الاعمال ونقابات رجال الاعمال، والامر نفسه بالنسبة الى قيام حوار اجتماعي يحترم التعدد في المصالح.
الجمعيات الدينية	أحيانا هي أحزاب سياسية تحت مسمى جمعية. هذه لا ينطبق عليها التعريف، ويجب التعامل معها بصفتها حزبا سياسيا. اما اذا كانت جمعية أهلية لها طابع ديني فهي من المجتمع الأهلي - المدني، وغالبا ما تعتبر جمعية أهلية كتخصيص سبق شرحه.
الجمعيات العائلية	الأسرة او العائلة هي حيز خاص لا ينتمي الى المجتمع المدني بما هو حيز متميز. اما الجمعية او الرابطة العائلية او الاثنية...، فينطبق عليها التعريف وهي تخصص أيضا بانها جمعية او تشكيل اهلي يدافع او يخدم أعضائه او يدافع مع مطلب معين.
البلديات	البلديات هي سلطات محلية منتخبة، وهي سلطات مسؤولة تجاه المواطنين عن تقديم الخدمات وتوفير الحقوق. يلتبس الامر أحيانا بسبب قربها من المواطنين، وضعف مواردها، وحين تكون في صف الموطنين في مطالبة السلطة المركزية بالحقوق. لكنها سلطة محلية وعلى المجتمع المدني التعامل معها على هذا الأساس، مطالبا بالمشاركة معها في القرار، ومطالبا إياها بأفضل أداء محملا إياها مسؤولية التقصير في أداء وظائفها.

لا يوجد اتفاق كامل في وجهات النظر بالنسبة لهذه النقاط الخلافية. الواقع متحرك ومتغير، وثمة خصائص معينة في بلد ما في لحظة ما تجعل بعض المعايير اقل أهمية من بعضها الاخر، او تتطلب تعديل الحدود بين مجال وآخر بحسب مهام التغيير المحددة في حينه. الا ان ما يهم اثناء صياغة أي توجه عملي ووظيفي في هذا المجال هو عدم التضحية بالمبدأ الرئيسي الأكثر أهمية هو الاستقلالية عن السلطة وعن مبدأ المنفعة والربح، وان تكون خياراتنا متسقة داخليا فلا نقع بالتناقض اثناء الممارسة.

ثلاثية أدوار المجتمع المدني: التقليدية، الحديثة، المستجدة

كل ما سبق يؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني ومنظماته في مسار التنمية والحقوق. ولدفع النقاش خطوة الى الامام وبما يساعد على التأسيس للأدوار المتعددة للمجتمع المدني ومنظماته، نتناول بتكثيف أهمية المجتمع المدني من ثلاث منظورات رئيسية هي التالية:

1. أهميته من منظور الديمقراطية، وله خصوصية نظرية لجهة علاقة الفضاء المدني والمجتمع المدني بالديمقراطية واشكالها؛
2. أهميته من منظور الحوكمة الرشيدة، وله خصوصية عملية ومؤسسية، لاسيما موضوع الشراكة والعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأطراف المختلفة الوطنية والدولية؛
3. أهميته من منظور متطلبات التنمية، وله صلة بالنتائج المطلوب تحقيقها والاهداف المطلوب بلوغها من منظور متطلبات التنمية والخطط والسياسيات المرتبطة بها.

هذه المقاربة تؤسس لتحديد الأدوار المختلفة التي تلعبها منظمات المجتمع المدني (والمجتمع المدني استطرادا)، والتي تتجاوز المقاربة التقليدية، لاسيما اذا ان التزمنا بالمقاربة التي تدرج مشاركة المجتمع المدني في سياق المشاركة المواطنية بشكل اعم، سواء على المستوى الفردي، او على المستوى الجماعي من خلال الحركات الاجتماعية والشعبية.

الشكل 7: أهمية المجتمع المدني من منظورات مختلفة

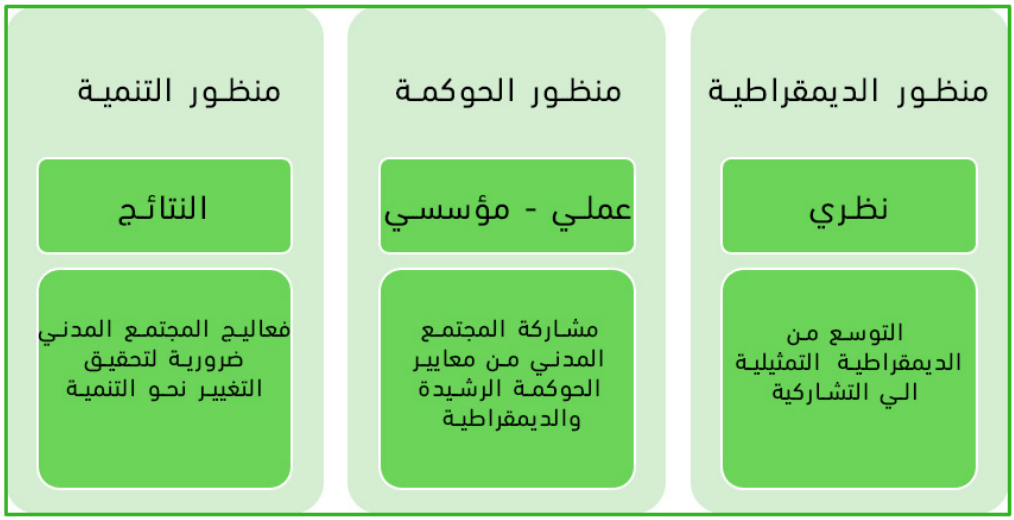

في ضوء ذلك، فإن الشبكة تتنى المقاربة التي ترى ان هناك ثلاث فئات من الأدوار لمنظمات المجتمع المدني (وللمجتمع المدني) تتراوح بين أدوار تقليدية (مقصود متعارف عليها وشائعة) مثل تقديم الخدمات، وتنفيذ المشاريع، والمناصرة، والتعبئة...الخ؛ وادوار اكثر ارتباطا بالتأثير على السياسات اقل شيوعا ويفترض دعمها وتعزيزها مثل اشكال الضغط والعمل من اجل التأثير في السياسات، والمتابعة والرصد والتقييم؛ وثمة فئة ثالثة من الأدوار وهي مستجدة بالمعنى النسبي وبرزت بقوة بعد الربيع العربي عام ٢٠١١ بشكل خاص، وهو ما نسميه الدور التحويلي، الذي يضع منظمات المجتمع المدني في صلب الحركات الشعبية والاجتماعية الفاعلة في عملية التغيير المجتمعي الشامل، بما في ذلك التغيير السياسي. ومن الأمثلة على ذلك تجربة الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ (وهي انتفاضة المجتمع المدني الفلسطيني ضد الاحتلال)، والربيع العربي (وهو أيضا التعبير المباشر عن ممارسة المواطنين لفعل المشاركة المواطنية بما هم مجتمع مدني وفق التعريف الذي سبق ذكره، من اجل التغيير السياسي ضد الاستبداد والجوع واللامساواة، ومن اجل الحقوق – ثورات الكرامة)، ودور الرباعي التونسي في حل الازمة السياسية في تونس ومنع البلاد من الانزلاق الى نزاع مسلح كان وشيكا.

غني عن البيان ان هذه الأدوار التي تقع في مستويات مختلفة من الفعل التنموي والتغييري، لا تقع على عاتق منظمة او جمعية او نقابة بعينها، بل هي مجمل الأدوار التي يتوقع ان يؤديها المجتمع المدني في كليتها، ومن خلال مجمل المؤسسات والتشكلات التي تفعل ضمنه. وبشكل عام، فإن الأدوار الخدماتية والتنفيذية يمكن لجمعيات ومنظمات منفردة ان تقوم بها ضمن النطاق المحلي او القطاعي، او بالتحالف مع منظمات أخرى. في حين ان الأدوار المرتبطة بالتأثير بالسياسات والرصد والمساءلة غالبا ما تتضمن انخراط منظمات وطنية او نقابات او شبكات وطنية، تملك إمكانيات معرفية ومهارات العمل والضغط والقدرة على تعبئة حلفاء وشركاء متعددين لكي تتمكن من تحقيق أهدافها.

الشكل 8: الأدوار المتعددة للمجتمع المدني

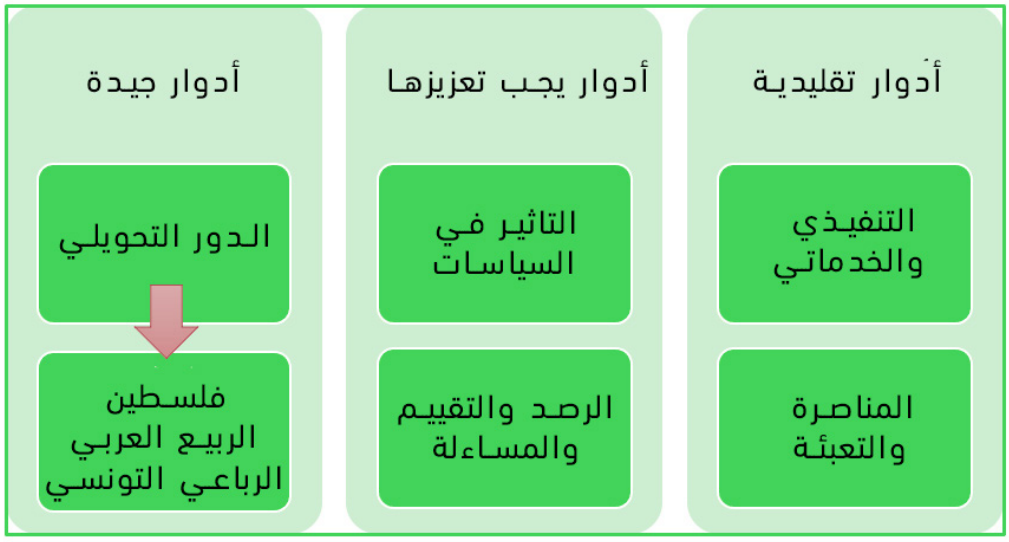

اما عن الدور التحويلي، لاسيما في ضوء تجربة الربيع العربي، فهو ينقل العمل الى مستوى مختلف كليا حيث تكون الأهداف ذات طبيعة سياسية، حيث يتطلب تحقيقها تجاوز الأساليب التقليدية والتحالفات الضيقة، لتكون أدوات الفعل هي الحركات الاجتماعية او الحركات الشعبية الواسعة او المشاركة المواطنية المباشرة، من خلال الشارع او من خلال توظيف التمثيل الشعبي الواسع والحقيقي من اجل فرض مسارات تصحيحية او تغييرية تشمل احداث تحولات أساسية في النظام السياسي او الاقتصادي او في مواجهة الاحتلال...الخ. (سوف يجري تناول بعض هذه النقاط لاحقا).

ثلاثية الحملات الحركات الاجتماعية الحركات الشعبية

تستعرض هذه الفقرة العناصر الأكثر أهمية في تعريف وظيفي لهذه المفاهيم – المصطلحات الثلاثة بما يكفي للتمييز في ما بينها وظيفيا. مع العلم انه يمكن الاطلاع على امثلة على ذلك في تقرير الفضاء المدني لاسيما الورقة الإقليمية في بداية التقرير.

1, الحملات شكل شائع الاستخدام من قبل منظمات المجتمع المدني التي غالبا ما تبادر الى تنظيم حملة معينة مختصة في موضوع محدد. الحملات عندما تنشأ وتكتسب حضورا، هي بدروها من مكونات المجتمع المدني، أي لها شخصيتها المعنوية المستقلة. يمكن للأفراد ان ينظموا الحملات، سواء باستخدام الفضاء الافتراضي – وهذا شائع جدا – او من خلال التواصل المباشر والتلاقي على هدف معين. كما ان جمعيات او منظمات مدنية او نقابات يمكن ان تلتقي من اجل تنظيم حملة ما، فتبادر جمعية او منظمة وينضم اليها اخرون، او تجري اتصالات بين عدد من الجمعيات ويمكن ان ينضم إليهم افراد أيضا، بحيث تطلق الحملة من قبل مجموعة او ائتلاف. ويكون للحملة عادة هدف واضح وشعارات وعلامات مميزة تستمر طالما طيلة فترة الحملة نفسها. من حيث المبدأ أيضا، الحملات تكون واضحة ومحددة، كما يتوقع ان تكون محددة في الزمن أيضا ضمن مدى زمني قصير نسبيا. والحملات اقل تركيبا وبساطة من الحركات الاجتماعية والشعبية، وأهدافها أكثر بساطة واقل جذرية، وقد تقتصر على حملة توعية في نقطة واحدة، او تحقيق انجاز او تغيير محدد ما من خلال تعبئة المؤيدين لهذه الغاية باعتماد أساليب عمل وضغط مختلفة.

يستخدم مصطلح الحملة – الحملات على نطاق واسع في مجالات مختلفة مثل حملة عسكرية، وحملة تسويق، وحملة إعلامية، وحملة انتخابية...الخ، والمشترك فيها كلها انها تعني الاستخدام المنظم والهادف لجملة موارد بغية تحقيق هدف ما ضمن مدى زمني منظور.

2. الحركات الاجتماعية هي شكل اكثر تعقيدا وديمومة من الحملات. ويمكن بمعنى ما اعتبارها حملات ممتدة بالزمن، وتهدف الى تحقيق تغيير اما (أو منع تغيير ما) من خلال اشراك اعداد واسعة من المواطنين والمواطنات والمؤسسات التي تنضوي ضمنها.
تعرف الحركات الاجتماعية بأنها اشكال من الفعل الجمعي الذي يهتم بتحقيق تحولات جوهرية في بعض جوانب النظام القائم في مجتمع من المجتمعات (او منع التغيير) ... وهي تهدف الى تحقيق مصلحة عامة او الوصول الى اهداف مشتركة من خلال العمل خارج الأطر والمؤسسات القائمة... (انتوني غيدنز – غلم الاجتماعي ص 722، 483)
كما يمكن ان تعرف بانها حملة منظمة بشكل مرن وممتدة في الزمن بقصد تحقيق هدف اجتماعي، يتمثل عادة اما في احداث تغيير في الهياكل الاجتماعية او القيم، او منع احداث تغيير. وهي تختلف من حيث حجمها، الا انها كلها ذات طابع جماعي نظرا لكونها تتشكل – في البداية على الأقل – من تلاقي عفوي الى حد ما بين افراد لا تقوم علاقتهم على القواعد والإجراءات، والذين يتشاركون نوعا من الرؤية المشتركة للمجتمع.
https://www.britannica.com/topic/social-movement/Types-of-social-movements

3. الحركات الاجتماعية، تعتبر أوساط الناشطين في المجتمع المدني والتنموي ان أهمية الحركات الاجتماعية تعاظمت "في العقود الأخيرة، واتسعت أدوارها نتيجة لعجز المؤسسات التقليدية او قصورها عن التصدي لأشكال محددة من المخاطر التي تهدد المجتمعات البشرية على اختلافها مثل: القضايا البيئية، واخطار الانتشار النووي، والمخاطر التي تنطوي عليها عملية العولمة، او أساليب انتاج الغذاء المعدل جينيا...". (انتوني غيدنز ص 487) وان الحركات الاجتماعية (والحملات العالمية) هي من الاشكال الفعالة في تنسيق الجهود في ظل العولمة، ومن ابرز تجلياتها حركات العولمة البديلة، او الحركات المناهضة للحرب، او الحركات الرافضة للديون ولهيمنة الشركات العالمية، والحركات النسوية وحركات الشباب ...الخ.

ويرى هابرماس "ان الحركات الاجتماعية هي بمثابة احتجاج الى طغيان منطق الدولة وبيروقراطيتها وتدخلها المتزايد في العالم الخاص للافراد"، وهو ما يتقاطع مع ما سبق ذكره من ان الحركات الاجتماعية تمارس فعاليتها خارج الأطر والمؤسسات التقليدية القائمة، بسبب قصور هذه الأخيرة وعدم تناسبها مع التطور الاجتماعي والثقافي.
https://www.britannica.com/topic/movement-social/Types-of-social-movements

تلتبس الحدود أحيانا بين الحملات والحركات الاجتماعية، وهذا لا يضير العمل والفعالية بالضرورة. لذلك لا بد من العودة الى المعايير الرئيسية التي تميز مختلف اشكال الانتظام والفعالية. وبشكل عام فإن احدى السمات الرئيسية للحركات الاجتماعية تتمثل في شكل تنظيمها نصف المهيكل، وهو ما يميزها عن الجمعيات والتعاونيات والاحزاب التي تملك هياكل تنظيمية ثابتة. والعضوية فيها غير شكلية (informal) وغير تعاقدية، ولا يوجد فيها إجراءات شكلية من اجل اتخاذ القرارات، حيث انها تعطي الأولوية لاقتناع الأعضاء ولائهم (انتمائهم) الى الحركة.

4. الحركات الشعبية هي شكل خاص من اشكال الحركات الاجتماعية. ثمة صعوبة في العثور في الادبيات العالمية ذات الصلة تعريفا واضحا للحركات الشعبية مقارنة بالحركات الاجتماعية، حيث ان مفهوم الحركات الاجتماعية هو السائد ويعتبر أكثر انسجاما مع الدولة المدنية الحديثة في المجتمعات حيث المصالح الاجتماعية أكثر تبلورا ووضوحا، وكذلك الانتظام الاجتماعي. لذلك تقل الحاجة الوظيفية والمعرفية الى مفهوم جديد هو الحركات الشعبية حيث يمكن تغطية الجديد الذي يمكن ان يأتي به التحرك الشعبي المباشر باستخدام مفاهيم ومصطلحات الأخرى (اضراب عام، حركات احتجاجية، تمرد، ثورة، مظاهرات شعبية...الخ).

الا ن الأمر ليس على هذه البساطة في البلدان النامية، وفي البلدان العربية تحديدا التي تعنينا مباشرة، حيث يبدو مصطلح الحركات الشعبية أكثر دقة في وصف واقع الحراك

الاجتماعي لاسيما منذ الربيع العربي عام 2011، من مفهوم الحركات الاجتماعية. يكمن التشابه بينهما في جانب عدم وجود تنظيم مهيكل، وفي استنادهما الى قاعدة جماهيرية واسعة، وفي كونهما تهدفان الى تحقيق تغيير هام في المجتمع او المؤسسات. الا ان ثمة اختلاف في ثلاث نقاط على الأقل:

- النقطة الأولى هي ان الحركات الشعبية غالبا ما تكون أكثر ارتباطا بالسياسة والتغيير السياسي في المجتمع، في حين ان الحركات الاجتماعية تكون أهدافها ذات سقف أدنى من ذلك.
- النقطة الثانية هي ان الحركات الشعبية تتسع لقدر أكبر من التنوع الاجتماعي والتباعد في التوجهات والرؤى، وتكون اقل تجانسا من الناحية الاجتماعية ومن ناحية الانتماءات الفكرية وتوجهات أعضائها مما هو عليه الامر في الحركات الاجتماعية التي تكون أهدافها أكثر تحديدا، والتي يمتع أعضاؤها بقدر من التجانس الاجتماعي او التجانس في الرؤية الى التغيير المنشود.
- النقطة الثالثة، وبحكم الخاصيتين السابقتين، فإن الحركات الشعبية تجمعها صلة قرابة أكبر بحالات التمرد والثورة، من الحركات الاجتماعية التي غالبا ما تبتعد عن خيارات راديكالية من هذه النوع، وما قد تحمله من تصادم مع السلطة او عنف وعنف مضاد يستخدم بشكل ممنهج بما هو وسيلة تغيير، لمنع التغيير. اما الحركات الاجتماعية فصلة قرابتها اقوى مع الحملات ومع شبكات منظمات المجتمع المدني.

في هذا السياق، عند النظر الى الحركات الجماهيرية التغييرية في العالم العربي، سوف نكون أقرب الى وصفها بانها حركات شعبية من وصفها بالحركات الاجتماعية. ينطبق الامر هذا على ثورات الربيع العربي في موجته الأولى، والثانية في الجزائر والسودان والعراق ولبنان.

التشابه والاختلاف

ثمة مساحات تقاطع ونقاط تشابه واختلاف بين الاشكال الأربعة التي سبق عرضها في الفقرات السابقة، ويلخص الجدول التالي هذه النقاط وفق معايير التنظيم والمدى الزمني واتساع المشاركة والتنوع والطابع السياسي:

جدول 2: نقاط التشابه والاختلاف بين الاشكال المختلفة للعمل المدني

	منظمات CSOs	حملات	حركات اجتماعية	حركات شعبية
التنظيم	مؤسسات مهيكلة	منظمة وفق متطلبات الحملة	نصف مهيكلة	غير مهيكلة
المدى الزمني	مستمرة	قصير (عموما)	طويل نسبيا، ومتفاوت حسب الهدف	غير محدد
عدد المشاركين	يمكن ان يكون محدودا	متفاوت، حسب متطلبات الحملة	مشاركة واسعة عدديا	مشاركة واسعة عدديا
تنوع التكوين	الموافقون على النظام الأساسي والمنتسبون	غير أساسي، المعيار هو المشاركة في الحملة	الاشتراك في الهدف، وانسجام نسبي في الرؤية الى التغيير المنشود	متنوع ومتعدد
الصلة بالسياسة	غير قوية، بعضها يهتم بالتأثير على السياسات	غير قوية، متفاوتة حسب الحملة، وتهتم بالتأثير على السياسات	تسعى الى احداث تغيير اجتماعي عام، ويمكن ان يكون له طابع سياساتي او سياسي	يكون لها طابع سياسي اكثر وضوحا، واحيانا اهداف سياسية مباشرة

الا ما تجدر الإشارة اليه أيضا، هو انه لا توجد اسوار فاصلة بين شكل واخر. فمنظمات المجتمع المدني التي تعمل بشكل مؤسسي غالبا من تنظم حملات كأسلوب عمل وفعالية في تحقيق الأهداف. والحملات التي تتميز عادة بكونها محددة الهدف والمدة الزمنية قصيرة نسبيا يمكن ان تتحول الى حركات اجتماعية اكثر اتساعا، كما ان هذه الأخيرة يمكن ان تكون وتتحول الى حملات (واسعة نسبيا)، او يمكن ان تتوفر ظروف حيث تتخذ الحركات الاجتماعية شكلا خاصا شديد التنوع من المشاركة والاحتجاج الجماهيري الواسع ومن اجل اهداف سياسية وتغييرية اكثر وضوحا، أي شكل حركات شعبية كما هو عليه الحال في البلدان العربية حيث كان هذه الشكل هو الغالب.

وكما يبين الشكل 9 ادناه، فإن الحركات الشعبية هي الأكثر بعدا عن التشكل المهيكل والممأسس والأكثر اقترابا من الأهداف السياسية التحويلية، في حين ان العمل في المنظمات الممأسسة (ولا يشمل ذلك الأحزاب السياسية) هي الأكثر بعدا عن رفع اهداف سياسية، وأكثر قدرة على إيجاد اشكال التشارك مع المؤسسات الحكومية والمانحين.

الشكل 9: موقع اشكال التحرك المدني حسب المعيار المؤسسي والسياسي

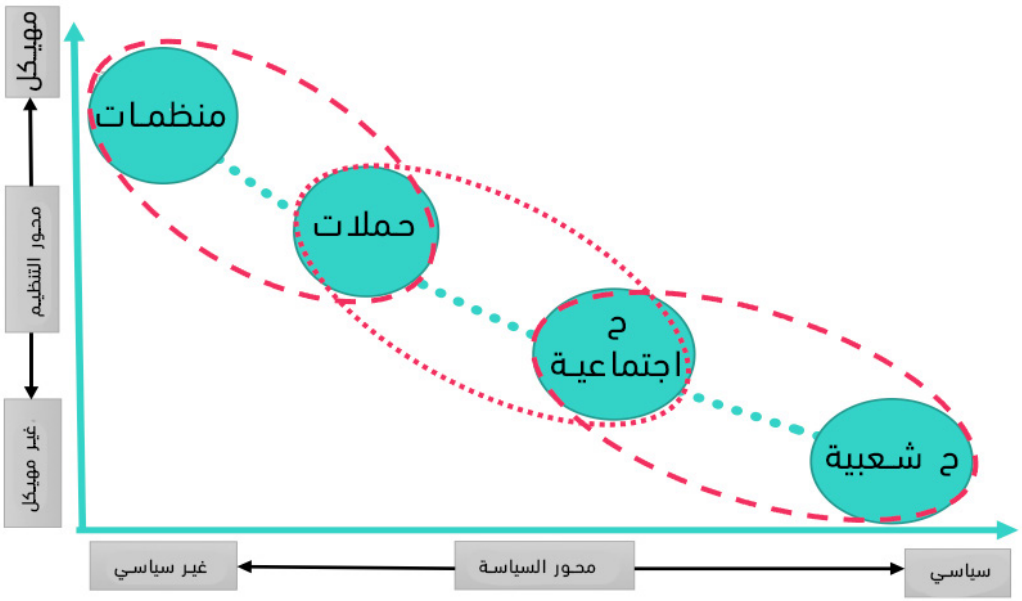

التفاعل المدني - الاجتماعي - الشعبي: امثلة من البلدان العربية

نعرض هنا لهذا التفاعل وفق محوري المضمون السياسي (إشكالية المدني – السياسي)، واشكال التحرك (منظمات مجتمع مدني، حملات، حركات اجتماعية، حركات شعبية)، وهما مترابطان بقوة في الممارسة وفي التجارب المتحققة التي عرفتها البلدان العربية منذ الربيع العربي (وما قبله).

ان إشكاليات التمييز بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع المدني، وبين المدني والسياسي، وبين الحملات والحركات الاجتماعية والحركات الشعبية وعمل المنظمات، واشكال التنظيم والهياكل الهرمية والعمودية، والتفاعل المباشر او الفضاء الافتراضي... الخ، كل هذه كانت مسائل مطروحة بهذه الدرجة او تلك من الحدة على مجمل الفاعلين في الفضاء المدني بما هي قضايا نظرية مع بعد عملي نسبي، الا انها – في البلدان العربية على الأقل – أصبحت ذات أهمية عملية كبيرة في مرحلة الربيع العربي، ولم تعد مسألة سجال نظري فقط.

العوامل المؤثرة في ثنائية المدني - السياسي

عوامل عدة تؤثر في العلاقة بين المدني والسياسي، وبين الاشكال التي يتخذه تحرك المجتمع المدني. العوامل الرئيسية في ما يتصل بهذه الورقة، هي التالية:

- الإطار التاريخي – الاجتماعي الكلي، الذي يرسم حدود الفضاء المدني وعمل المجتمع المدني على مختلف الصعد بدءا من المستوى الدولي (العولمة، الحرب على الإرهاب، التحول مع منظومة قيم حقوق الانسان نحو ثقافة الحرب وانتهاك الحقوق ...الخ)؛ او المستوى الإقليمي (الحروب، النزاعات الإقليمية والمحاور بين الدول وانعكاسها، التمويل والموارد، الفكر الديني والهويات الفرعية...الخ)؛ او المستوى الوطني (وهي سيكون موضع تركيزنا الأساسي).
-
- طبيعة الدولة والنظام، اذ يتراوح الامر بين نظم شمولية – توتاليتارية لا تعترف أصلا بفكرة المجتمع المدني، وتمارس هيمنة دولتية - عقائدية على مجمل الفضاء المدني والجمعيات والنقابات، ومثلها النظم الديكتاتورية والاستبدادية من كل نوع؛ وبين نظم تمتع بفسحة من الحرية تتيح هامشا لحرية عمل منظمات المجتمع المدني ومشاركته، وتمارس اشكالا اقل شدة من التقييد.
- طبيعة التشريع الذي يحكم عمل الاعلام وحرية الصحافة والحريات العامة (التعبير والاجتماع) والقوانين الناظمة لعمل النقابات والجمعيات والمنظمات المدنية...الخ. وهي يمكن ان تكون ليبرالية (نظام العلم والخبر) او مقيدة (نظام الترخيص المسبق) مع ودود تفاصيل قانونية مقيدة بهذه النسبة او تلك. ولا تكفي القوانين بما هي نصوص، بل ان ذلك يشمل أيضا الممارسة والتطبيق.
- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد المعني (كبير/صغير، كثافة السكان، التاريخ الاجتماعي والسياسي، مستوى التعليم، التنوع القومي او الديني او الطائفي او الاثني ...الخ).
- خصائص المجتمع الفضاء المدني (تاريخ العمل الجمعوي، الخبرات، تجارب التشبيك والعمل السابق، القدرات الذاتية، القضايا التي هي محل اهتمام، درجة الاستقلالية او التبعية للدولة او الأطراف السياسية او المانحين او المنظمات الدولية، الإدارة الداخلية للجمعيات والنقابات ومستوى الديمقراطية والمأسسة والشخصانية...الخ).

الشكل 10: العوامل المؤثرة في الفضاء المدني وعلاقة المدني بالسياسي

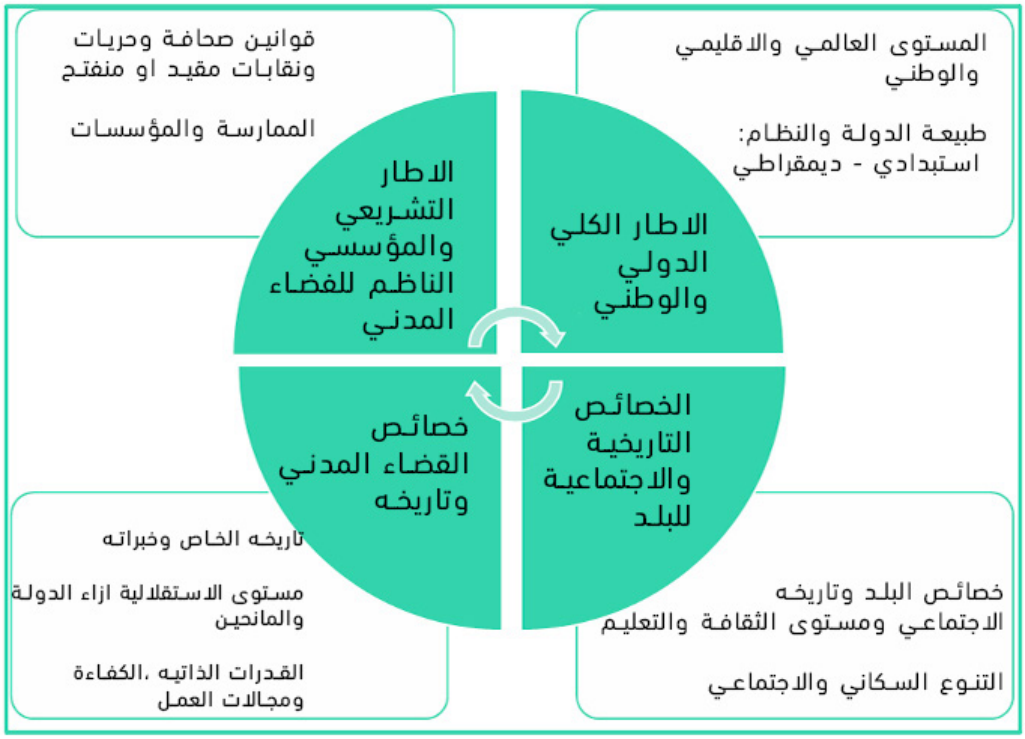

ان اختلاف الخصائص من بلد الى اخر تؤدي الى تراكيب متنوعة لهذه العوامل المؤثرة، تنتج عنه خصوصية الفضاء المدني في كل بلد، وفي كل مرحلة. وقد تناولت الأوراق الوطنية المنشورة في تقرير الفضاء المدني عددا من التجارب العملية والاجوبة التي قدمتها الممارسة على هذه الإشكاليات، حيث يمكن الاطلاع عليها بشكل تفصيلي، كما ان الورقة الإقليمية تضمنت تحليلا مقارنا لنقاط التشابه والتمايز على مستوى البلدان العربية. والاطلاع على هذا التقرير يساعد كثيرا في توضيح مضمون النقاط الواردة في هذه الورقة النظرية، وهي تعتبر جزءا متمما لها.